الخدمة الاجتماعية بين مطلب الاحتياج والدافع للاحتجاج – حالة مدينة صفرو– نحو مقاربة جديدة لفهم آليات احتواء الفعل الاحتجاجي بالمغرب–

د. محمد أمين أمزازي

طالب بسلك الدكتوراه، جامعة محمد الخامس–الرباط– المغرب

تاريخ الإرسال: 2023/10/19 تاريخ القبول:2024/03/22

ملخص: تتناول هذه الورقة إشكالية العلاقة القائمة بين برامج الخدمة الاجتماعية والاحتجاجات بمدينة صفرو، من خلال مقاربة تسعى الى محاولة فهم وتحليل السياق المؤطر للفعل الاحتجاجي وفق مطلب الاحتياج والذي تعرف مؤشراته ارتفاعا ملحوظا على مستوى هاته المدينة، مما يفترضها كمجال مولد لاندلاع الاحتجاجات بخصائص وسمات تكشف استحضار ماضي وحاضر الفعل الاحتجاجي بها.

وقد خلصت هاته المقاربة الى فهم جديد للديناميات الحاصلة على مستوى ظاهرة الاحتجاجات بالمغرب عامة، وبمدينة صفرو خاصة، بالانتقال من اليات المجابهة القمعية التقليدية الى تبني الفعل العمومي لبرامج الخدمة الاجتماعية كنوع من الضبط والرقابة الناعمة لامتصاص شرارة الفعل الاحتجاجي واحتواء تداعياته.

الكلمات المفتاحية: الاحتياج، الخدمة الاجتماعية، الاحتجاج.

The Service social between the demand deprivation and the motivation for the protest –Sefrou Case-

Dr.AMZAZI.M.AMINE , Mohammed V University, Rabat, Morocco

Abstract : This article examines the problematic of the the dialectical relationship between social servive programs and protests in the city of Sefrou, through an approach that seek to understand and analyse the contexte in which the act of protest is designed in accordance with the deprivation of need who the indicators are very high in this city, wish characteristics that reveal the recall of the past and present of the protest act. This approach has led to a new understanding of the dynamics of the protests in Morocoo in general, and Sefrou particular, by moving from repressive confrontation mechanisms to the adoption of the public act of social servive programmes as a from of control and soft control to absorb the spark of protest and contai nits repercussions.

Keywords: Deprivation, the Service scoial, Protest.

مدخل:

عرف مطلع الألفية الثالثية توجها دوليا اعتزم إرساء مرتكزات التنمية على قيم العدالة الاجتماعية، المساواة، الحرية، والحقوق الإنسانية ابتغاء لصيانة الكرامة الإنسانية، وتحقيق الاستقرار، و العيش الكريم للجميع، وهو التطلع الذي حظي بإجماع توافقي بين مختلف دول العالم.

المغرب على غرار دول العالم حاول تحقيق أهداف التنمية البشرية. وهو ما كان مدعاة للتوجه نحو ما يعرف "بدولة الرعاية الاجتماعية"؛ أي نظام وسلطة تتحمل على عاتقها مسؤولية تحقيق العدالة الاجتماعية، والمجالية بين كل المناطق وفئات المجتمع، وهو ما عاش على أمله الجميع خاصة مع التدشينات الملكية العديدة في الشأن الاجتماعي منذ سنة 2004 في اطار برامج مؤسسة محمد الخامس للتضامن، والتي توجهت أساسا للخدمة الاجتماعية لرعاية الفئات الأكثر حرمانا واحتياجا. عززتها بالموازاة برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ 2005. ما خلق نوع

من الانطباع وفق المتداول إعلاميا، سياسيا، أو كذا مدنيا بأن تغييرات عديدة في الطريق لتتحقق، غير أن التقارير التنموية الدولية (PNEUD) **التقارير الأممية للتنمية البشرية عبر الرابط الرسمي(UNE.ma)**، التي صنفت فيه المغرب على ذيل ترتيب سلم مؤشرات التنمية البشرية (124) عالميا،(يمكن الإطلاع على تقارير مؤشرات التنمية البشرية لسنتي 2008–2009)؛ سيبعثر كل تلك التكهنات، والتخمينات الواضعة لرهانات التنمية للمغاربة بتحقيق التغيير والرخاء المنشود. حينما سيكشف على حقائق تعكس نخور العجز، والبؤس الاجتماعي، وإستفحاله بين فئات واسعة من المجتمع. الأمر الذي شكل احباطا وخيبة أمل انصدم بها المجتمع نجمت عنها مظاهر الامتعاض، والسخط الواسع، والذي عكسته مسيرات وحشود بأشكال احتجاجية مختلفة في العديد من المدن والمناطق المغربية بفعل امتداد انتشار الفساد، وسوء توزيع الموارد بين الفئات المجتمعية، وكل مظاهر الريع، والنفعية الشخصية؛ ويحيلنا ذلك لمظاهر المحاباة، والمحسوبية والشخصنة التي يتسبطنها الفعل العمومي في تصويب مشاريعه التنموية، أو من خلال تقديمه للدعم العمومي في سياق مشاريع مدرة للدخل للأفراد والفئات، أو في العديد من أوجه الخدمة الاجتماعية (مساعدات عينية، مادية، تقنية...)، لا تحتكم للمنطق المؤسساتي للمرافقة الاجتماعية خاصة للفئات الهشة والمحتاجة، ولا تتوجه للفئات المعنية المستحقة.

مما ساهم في صعود الحركات الاحتجاجية، كشكل سياسي جديد لم يعد له الثقة بالتنظيم الحزبي. بل أضحى يعاديه ويقاطعه؛ لتتكرس أزمة الثقة في المؤسسات السياسية، والتنظيمات الحزبية، وغدت الحركات الاجتماعية الميلاد السياسي الجديد، والتنظيم الفعلي للجماهير خاصة منها الفئات المعوزة والمحتاجة.

و قد شكلت مدينة صفرو سنة (2007) إحدى أهم تلك المدن التي غلبت عليها أجواء المظاهرات والاحتجاجات الشعبية علما أنها تحمل ارثا احتجاجيا بلغ أشده في التاريخ المعاصر

للمغرب؛ مع ما عرف بمحاولة الانقلاب *العسكري الأول على الحكم الملكي سنة (1971) [1]، والذي نظم له بمنطقة اهرمومو المسمية أنذاك

* " **بهرمومو**"[2] قبل أن تصبح على تسميتها الحالية **(رباط الخير)**: وهي منطقة كانت تتوفر على أحد أكبر الثكنات العسكرية بالمغرب والتي كان يترأسها زعيم محاولة الانقلاب العسكري الكولونير *[3]"**اعبابو**"، فكان لهذا الحدث تداعيات اقتصادية واجتماعية على مدينة صفرو، والمنطقة ككل، ساهمت بنوع من التهميش والإقصاء الذي طال المدينة، وكان للوضع السوسيوتنموي تجلي واضح عن كل ذلك الخنق والعقاب تجلت معالمه في غياب البنيات التحتية على مستويات عديدة تجهيزية، اجتماعية، اقتصادية...الخ.

مما جعل فئة واسعة من ساكنة المدينة تضمر شعورا بالبؤس، واستبطانا بالسخط والعداء إزاء السلطة والفعل العمومي، الذي تعتبره الية رقابية أكثر منها تدبيرية في حياتها التنموية والعمومية، وهو ما كشفت عنه ردودها الإصطدامية المتعددة سواء في شكلها التمردي؛ كما هو الحال مع أحداث ما يعرف لدى الصفرويين ب*"**يوم الغضبة الصفروية**" ل23 شتنبر 2007، والتي عاشت على وقعه المدينة انفلاتا أمنيا أججته الاشتباكات الدامية بين الساكنة ورجال الأمن،

1–* **الانقلاب العسكري الأول**": تم في 12يونيو 1971 بمحاولة لإغتيال الملك الحسن الثاني بقصر الصخيرات بالرباط، غير أنه فشل وتم اعتقال مدبيره".

2–* **اهرمومو**: ((وهي تسمية قديمة لما تعرف اليوم بمدينة رباط الخير، وهي مدينة صغيرة ذات انتماء امازيغي تتواجد على مستوى اقليم مدينة صفرو ، وتبعد عنها بحوالي 44 كلم، وهي المنطقة التي كانت تحتضن الثكنة للمدرسة العسكرية والتي كان يديرها الكولونير اعبابوا احد زعماء الانقلاب العسكري الاول)).

3–* **امحمد اعبابوا**": ((ولد بتازة التابعة لمنطقة الريف وتخرج من الاكاديمية العسكرية بمكناس برتبة ملازم سنة 1956، وقد تدرج في مناصب عسكرية رفيعة، أهمها تعيينه ضمن الاستراتجيين المكلفين بالمناورات الكبرى للجيش الملكي، كما عين رئيسا لمركز التكوين العسكري بمدينة الحاجب، وفي عام 1968 سيعين مديرا للمدرسة العسكرية باهرمومو التابعة لمنطقة صفرو، وفي 10 يونيو 1971 سيتزعم بتنسيق مع الجنرال المذبوح، الانقلاب العسكري الأول في 10 يونيو 1971، والذي قتل فيه)).

نجمت عنه إصابات من كلا الطرفين، بالإضافة لخسائر مادية على مستوى الممتلكات العامة والخاصة،[4] وهو الحدث الذي توبع بقلق ومخاوف من السلطات المركزية واستعملت من خلاله مقاربة أمنية صارمة وردعية تمكنت باحتوائه وتطويعه، غير أنها لم تنهيه على مستوى الإنفعال الجمعي، والذي ظل وعيه مؤججا ومشتعلا، ليجد لهيبه مع سياق "الربيع العربي" ل2011؛ حينما ستبعث شرارة الاحتجاجات والتي قادتها "حركة 20 فبراير" الاجتماعية على صعيد مناطق البلاد. غير أن شكل الفعل الاحتجاجي جاء مغايرا مع هاته الظرفية؛ بحيث كانت أقرب منه الى حركة اجتماعية مبنية ومنظمة نسبيا على سابقتها التمردية، لتتوالى المسيرات الاحتجاجية حتى حدود الراهن، بمطالب اجتماعية تبتغي النهوض بأوضاع الساكنة وتحسين ظروف عيشها وتصدع بصوتها لتحرير المدينة من قيود التفقي، والاحتياج، والحرمان الذي بلغ مؤشرات العجز التنموي التي تعانيه المدينة وساكنتها خاصة فئاتها المحرومة والمحتاجة.

ويفرض هذا التراكم النضالي والاحتجاجي لمدينة صفرو أن نضعها تحت مجهر المقاربة والتحليل السوسيولوجي من أجل محاولة فهم الحتمية والضرورة الموقدة لها من جهة، وتأويل مختلف محصلتها على مستوى مكتسباتها انطلاقا من رصد كل خلفياتها وتشكلتها، وأيضا اليات كبحها، وكيفية احتوائها من طرف السلطة.

وكل ذلك في سياق مقاربة تحاول الإمساك بنسيج خيوط هاته الظاهرة منها، والمتوارية بها. مما يجعله تمرينا سوسيولوجيا يرنو تحقيق منظور يقوم على الفهم الرصين، ويعتمد منطق التأويل للسلوك الفردي ضمن ما هو اجتماعي من خلال التوافقات والمعاهدات التي تحصل بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع؛ أي كما يسميها "بولتساكي" **بعلم اجتماع النقد**" في مقابل علم الاجتماع النقدي الذي يتأسس مسبقا على قوالب نظرية مختصرة، على نقيض ذلك تأتي **السوسيلوجيا البرغماتية** التي تنظر إلى الموضوع الاجتماعي باعتباره شيء مركب وأكثر تعقيدا: "بمعنى أنه متعدد القراءات لكونه يتضمن أنظمة متمايزة ومتعددة يكون فيها الفرد يوميا متصلا بها حسب وضعية وسياق الحياة الاجتماعية". (عبد الاله فرح، 2018)

4–* يمكن الرجوع لموقع صفرو بريس، عدد33،تاريخ 2007/7/24، مقال تحت عنوان: صفرو ينتفض، أنظر ارشيف الموقع الرسمي: Sefrou presee.ma

وبهذا المعنى يصبح الاحتجاج وما يستتبعه من أشكال وصيغ منفذا لسبر أغوار الفهم والتأويل السوسيولوجي؛ وفق السياق المجالي والزمني له تبعا لمقالنا هذا. والذي حددنا إشكاليته في طبيعة العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وانبثاق الفعل الاحتجاجي على أساس ثنائية مفارقة تستعملها السلطة لمحاولة مص الغضب الشعبي؛ أي كآليات جديدة عوضت طرق القمع والردع المواجه للمد الاحتجاجي. أي كإبداع وتجديد في الطرق والتكتيكات لبسط السيطرة والتحكم من خلال قوة ناعمة لتجسيد السلطة والتحكم بشكل من القبول تحت مسمى الاستجابة الإنمائية من خلال برامج الخدمة الاجتماعية.

وتبعا لذلك نطرح اشكاليتنا وفق الأسئلة الآتية: الى أي حد يشكل الاحتياج عاملا أساسيا في اندلاع شراراة الاحتجاجات بمدينة صفرو؟. وما طبيعة المحددات التاريخية الاجتماعية والثقافية المفرزة لتلك الحركات الاحتجاجية؟. وما السياقات التي طبعت أهم الاحتجاجات بالمدينة (محطة 2007)؟. وما الآليات التي وظفتها السلطة لمجابهة واحتواء إحراج الاحتجاجات الشعبية؟. وما طبيعة التفاوض القائم بين الطرفين (السلطات العمومية والفئات الشعبية) وفق برامج الخدمة الاجتماعية ؟.

إن ما نسعى اليه من خلال هذا المقال هو الوقوف على الديناميات التي أصبحت تلازم الفعل الاحتجاجي كظاهرة أخذت في التكرار والتنامي داخل المجتمع المغربي، مقتربين من أهم محدداتها الثقافية، والاجتماعية، والسياسية التي أخذت تلازمها، فضلا عن فهم مستوى تشكلها في الوعي الجمعي الذي يقبع خلفه رهانات فردية، ونزوع برغماتية تجعل من الفعل الاحتجاجي موضع تساؤل يؤرق بال كل المهتمين بمجال حقل السوسيولوجيا في مختلف فروعها: علم الاجتماع السياسي، علم الاجتماع التنمية، علم الاجتماع التنظيم...الخ. مما يفتح افاق المقاربات والرؤى الدارسة على أساس هذا الموضوع بنوع من العناية والاهتمام اللازمين حتى يتسنى الفهم الرصين لكل ما يهدد تماسك واستقرار المجتمع؛ باعتبارهما المدخل الفعلي لكل تنمية حقيقية.

بناء على ذلك، انطلقت المقاربة في معالجتها لموضوع الاحتجاج بمدينة صفرو، من فرضية جوهرية مفادها أن مطلب الاحتياج المطرد والمتنامي على صعيد صفرو يشكل عاملا أساسيا في بواعث الاحتجاجات بهذه المدينة، علما أن شكل الاحتياج لا يستقيم على أبعاده المختزلة في الأوضاع المادية، والاجتماعية فحسب، بقدر ما يهم جوانب الحاجات الإنسانية الأخرى من قبيل، تعزيز الذات وتقديرها بمعنى الكرامة الإنسانية، وقد استمدنا هذه الفرضية من الاطار النظري التي انتهى اليها "ابرهام ماسلو" من جهة، والنتيجة النظرية التي استخلصها "امارتيا سين" باعتبار الاحتياج مفهوم متسع يوازيه مختلف الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، أي كشكل يركز على رفع التظلمات وتحقيق العدالة الاجتماعية بين كل فئات المجتمع.

وهذا، وقد اعتمدنا في تحرير المقال، على معطيات استقيناها من مصادر رسمية (تقارير وأرشيفات ومستندات) أطلعتنا وأفادتنا بخصوص أحداث 23 شتنبر 2007. بحيث اعتمدنا في هذا الاطار على تقنيات تحليل المحتوى، كمقاربة كيفية وظفنها في منهج مقاربتنا، الى جانب اعتماد تقنية المقابلة مع بعض المشاركين(عينة 18 فردا) تم انتقائها بمساعدة أشخاص مصادر في أحداث الاحتجاجات موضوع المقال، وأيضا قمنا باستجواب بعض المسؤولين الذين عايشوا تفاصيل واقعة الاحتجاجات المذكورة؛ ما يعكس منهجنا القائم في هذا المقال كرؤية حاولت أن تقارب عن طريق الفهم والتحليل مختلف التمثلات، والمعاني التي تضفيها ظاهرة الاحتجاجات على سلوكات، وأفعال مجتمع المقاربة بنوع من التحليل والتفسير الوصفي لمختلف محددات الفعل الإحتجاجي بمدينة صفرو (2007)

1– مفهوم الاحتياج والحرمان وفق منظور متعدد الأبعاد:

إن الحديث عن "**الاحتياج**" كمفهوم سوسيولوجي يوردنا لتعاريف عديدة تكشف تضارب الآراء حوله باعتباره مفهوم يحمل شيء من مظاهر الفقر النسبي أو الاستبعاد الاجتماعي الى حد ما، الذي نفسه يقف عند تأويل المعاني السوسيولوجية بنوع من اللبس على مستوى تحديد عتبته وصياغة درجاته، الأمر الذي يتطلب فطنة ويقظة في التحديد النظري لهذا المفهوم. وإذا ما

حاولنا حصر أهم التعاريف المتناولة لذلك، فسيظهر جليا صعوبة تحديد تعريف محدد للاحتياج والحرمان، ومفاد ذلك أنه مصطلح يتقاطع ويتمفصل مع العديد من المحددات أهمها: النفسية، الاجتماعية، وأيضا الاقتصادية، مما يلزمنا الأخذ بعين الاعتبار هذا الامتداد المتداخل في مختلف مناحي المجالات المعرفية للإحاطة بالتعريف الدقيق، فإذا ما وقفنا على الجانب السيكولوجي لمفهوم الاحتياج سنجده مثلا لدى السيكولوجي" أبرهام ماسلو" باعتباره صاحب أقدم نظرية التي سعت الى تفسير حاجات الفرد بناء على تصنيفات علمية أوردها بنفسه على شكل درجات تصاعدية في شكل بناء هرمي أخذ صداه لدى كل المهتمين بتحليل الحاجات الإنسانية: وهو في هذا الصدد أشار أن تلك الحاجات تعتبر ذا طبيعة إنسانية تبني توازنات الفرد وتحقق اندماجه في الحياة المجتمعية، (Abrham.H.MASLOW TRADUIT PAR Hassan alib.2009)، وبخصوصه نذكر أهم تلك الحاجات وفق التصنيفات التي وضعها "ماسلو"، بحيث اعتبر أن الحاجات ذات الأولوية والتي يصعب الاستغناء عنها في الحياة الإنسانية تتجلى في الحاجات الفيزيولوجية والتي تضمنها في الأكل، الشرب، السكن، والسلامة الصحية)، ليليها بحاجات تتعلق بمستويات النماء والمعرفة والتي تتجلى في ضرورة التطور المعرفي للإنسان من خلال حاجاته للتعلم واكتساب المهارات والخبرات، في حين أورد المستوى الموالي فيما سماه بالحاجات الاجتماعية والناجمة عن ضرورة الانتماء للمجتمع والحصول على اعتراف أفراده بنسج علاقات اجتماعية تعزز القيمة والمكانة الاجتماعية له. وهي التي تساعده على الاندماج والشعور بالاطمئنان الضروري لحياته كونه كائن اجتماعي لا يستطيع العيش خارج الروابط الاجتماعية والتفاعلات الحاصلة في مؤسسات مجتمعه، ليصل "ماسلو": بتحليل حاجات معنوية تتعلق بضرورة تحقيق الذات والمتمثلة في بلوغ النجاح والتألق الذي لا يقل قيمة عن الحاجات المذكورة.

أما الاحتياج وفق التصور السوسيولوجي، فنجد تعريفه أكثر تعقيدا وتركيبا والسبب يرجع الى اتساع المعايير الممكن اعتمادها في تحديده، فعلاوة على أنه يحيل على الجانب الكمي في قياس مستويات الفقر القائم أساسا على مستوى الدخل والاستهلاك غير أنه لا يفي الغرض

الرئيسي في إحداث القياس المقنع لحالة الحرمان النسبي والتي تتجاوز مستويات الضبط المادي، بكونها تعكس احتياجات مختلفة في الحياة المجتمعية، منها مؤشرات المعرفة، الحرية، المشاركة السياسية، الانتماء الثقافي المندمج..وهو الأمر الذي انتبه اليه "**امارتيا سين**" في مقاربته التوفيقية: التي حاول من خلالها إعادة النظر في معنى الفقر والاحتياج بالشكل المختصر والنمطي كمستوى مادي و معيشي، ومنه انتقد هذا التصور معتبرا أن الموارد المادية المتاحة للفرد لا تعدو مجرد وسيلة قد يحتاجها مؤقتا لكن لا يعني أنها هي من ستدبر أزماته الفجائية، بل العكس من ذلك اعتبر أن الاحتياج الأساسي يكمن في تحرير موارد القدرات وصقلها على نحو يلائم التحديات الطارئة والتي أضحت القدرات أحد أهم وسائل مجابهتها في مجتمع محفوف بالمخاطر(امارتيا سن، 2004،ص113)، ومن هنا يركز صين على الإمكانات والخيارات الاجتماعية المتوفرة والقيمية بالحد من الظلم وتقليص مداه. فهو يركز في نقده هذا على المظاهر المضادة للعدالة التي تعاني منها البشرية والمتجلية في الظلم، الحيف، والاقصاء الاجتماعي بكيفية تعمق هدر الحقوق والمكتسبات

في حين نجد "**أندرو فيشير**" يتجه في منحى اخر وإن كان له مدلوله مع تضمين تعريف "**امارتيا سين**" لمسألة الاحتياج والحرمان، بشكل يعتبر فيه أن الاحتياج يقاس على مختلف فئات المجتمع ليس فقط الفقراء منهم، حينما يكون الحرمان، والاستبعاد والتمييز والصراع أوجه لدوافع الاحتقان الاجتماعي، بل يستنكر لتجاهل مفهوم الاستبعاد والحرمان بقضايا الصراع الاجتماعي والتغيرات الاجتماعية، حينما يستدل بقوله: " إن مفهوم الاحتياج يوفر مساهمة هامة لفهم مظاهر الصراع والاحتقان الذي تنبعث من البنية التحتية للمجتمع (Fisher,Andrew MARTIN2008) أو بعبارة أخرى إن تجاوز النزعة الاختزالية لتوظيف مفهوم الاحتياج يقتضي النظر في البناء المفاهيمي للاستبعاد ليشمل كل الأفراد الذين يحرمون من الامتيازات والاستحقاقات في المستويات الاجتماعية المختلفة مع الأخذ بالحسبان ردود أفعالهم، تحركاتهم، نضالاتهم التي يخوضونها من أجل استعادة حقوقهم المستلبة.

وبناء على ما تقدم في هذا التعريف المركز حول مفهوم الاحتياج والحرمان فإن ما يمكن أن نستخلصه إجرائيا وفق تعريفنا المؤطر، يمكن القول: "**أن الاحتياج هو حالة تعتري الفرد او مجموعة من الأفراد أو فئة اجتماعية، بشعور من النقص والخصاص على مختلف المستويات قد تكون ذاتية نفسية، أو اجتماعية، تعليم، صحة، عمل، سكن...أو أحيانا سوسيوسيكولوجية تأخذ ابعاد الذات والبيئة الاجتماعية بنوع من الحسرة والتألم الذي يحيل الى الاستبعاد من دوائر الحياة المجتمعية، مما ينجم عنه شعور مضمر من السخط والإحباط المولد أحيانا للتمرد وافتعال المواجهة مع بنية القهر والتسلط الممارسة بنوع من الجرئة الدالة على كل ذلك تشكلها تمظهرات الاحتجاجات وردود الاحتقان المجتمعي**".

وبناء على ما ذكر سابقا تهدف هذه التعاريف الى إبراز بيئة مفاهيمية مواتية لإقتران الاحتياج بالصراعات وبشكل خاص الحركات الاحتجاجية، وفي هذا الصدد نستحضر مفهوم الخدمة الاجتماعية لمعرفة مدى تلازم العلاقة السببية بين دافع الاحتياج ومطلب الاحتجاج لمحاولة استرجاع شيء من الحقوق الاجتماعية، والذي قد تجسدها برامج الخدمة الاجتماعية كنوع من الدعم الإنمائي لفائدة الفئات المتضررة، والمحتاجة لها. فما الذي تعنيه الخدمة الاجتماعية في سياق هذا الطرح؟، وكيف يمكن لها أن تكون مطلبا اجتماعيا؟، وأيضا الية عمومية في يد السلطة لمجابهة كل سخط أو انتفاضة اجتماعية ؟.

2– الخدمة الاجتماعية بين الغايات الإنمائية والكوابح الاحتجاجية:

مفهوم الخدمة الاجتماعية: ومن أشهر التعاريف الصادحة الصيت، نجد التعريف الذي قدمه الألماني (Walfer Fraid Lander)، "**فريد لاندر**" وهو أول من قام بصياغة تعريف للخدمة الاجتماعية (the Social Work)، سنة 1940، ويعرفه: "**بأنه نسق منظم من الخدمات، والبرامج التي يتم اعدادها لمساعدة ودعم الافراد والجماعات على تحقيق مستويات مناسبة من العيش ورعاية الصحة، ولتدعيم العلاقات الاجتماعية بما يمكنهم من تنمية قدراتهم تماشيا مع احتياجات مجتمعهم**." .(مصطفى السروجي، 2008، ص04)

بينما نجد التعريف الرسمي لهذا المفهوم من خلال قسم الشؤون الاجتماعية **بالأمم المتحدة،** تعرفه:

" **كنشاط محكم وممنهج يسعى الى المساعدة والتأقلم الملائم للأفراد مع وسطهم الاجتماعي، ويتم ذلك باستعمال المناهج والتقنيات الموجهة بشكل يسمح للأفراد مواجهة التحديات وحل المشاكل التي يطرحها تكيفهم مع مجتمع في طور النمو. (Global Definition of the Social Service/2017)**

والواقع من كل ذلك تبقى هاته التعاريف في مجملها محطة انتقاد كثيرة لكونها لا تأخذ السياق الوطني والمحلي في ادراجها لمعاني هاته التعاريف، ذلك ان الخدمة الاجتماعية تبقى رهينة بطبيعة المجتمع التي تنتمي له سواء على مستوى الماكرو أي المجتمع الوطني، أو كذا المجال المحدد لتواجدها فيه ما يعرف من ناحية الميكرو مجال الانتماء الفعلي والمحدد، جماعة، أسرة، تنظيم معين، وحدة اجتماعية. بالإضافة الى تباين الفوارق المادية وكذا المنهجية في تطبيق هاته الخدمة الاجتماعية من بلد، أو مجتمع لأخر. وهو ما يجعل مفهوم الخدمة الاجتماعية يعتريه نوع من اللبس ويعرف تضارب في الآراء النظرية حوله.

يظهر جليا أن مفهوم الخدمة الاجتماعية إنطلاقا من التعاريف السالفة يضعنا أمام تلميحات مفادها أن الخدمة الاجتماعية كمفهوم إجرائي يراوح بين المساعدة الاجتماعية المقدمة لأفراد وجماعات المجتمع، وإن كان الأمر يغيب عنه مستويات الاستهداف المحدد منها، إلا أننا نلمس المضمون المراد به من معنى الخدمة الاجتماعية باعتبارها أوجه من الفعل السوسيتنموي الذي يحاول النهوض بأوضاع فئات المجتمع بأبعاد تراهن الدعم، المواكبة، التأهيل، التمكين، والادماج السوسيوتنموي. ما يفيد صياغات وإجراءات تنزيلية لنموذج الرفاه او الرعاية الاجتماعية القائمة على أسس العدالة الاجتماعية بمختلف أوسع معانيه الإنسانية والحقوقية في إمكانية تحقيق نوع من العيش الكريم وتحصين الكرامة الإنسانية للأفراد، والتي تدخل في نطاقها مختلف

الاستجابات للحاجيات الإنسانية الأساسية (التعليم، الصحة، السكن، الشغل)، أي الاعتبار الاجتماعي ودرئ كل مظاهر الحرمان والاستبعاد الاجتماعي.

غير أنه إذا كانت الغايات الإنمائية واضحة على مستوى تلك التعريفات فإن الاستعمالات والتوظيفات المقترنة بمنهجية الفعل العمومي لتلك البرامج تطرح النقاش وتقبل أوجه التحليلات السوسيولوجية لها.

خاصة وأن فشل العديد من السياسات العمومية في التوسط الاجتماعي لمحاولة تحقيق الاشباع الأدنى للحاجيات يبقى متعثر بل غير ملامس لدى فئات عديدة من المجتمع خاصة من بينها الأكثر حرمانا واحتياجا لها، وهو ما أرهصته العديد من الاحتقانات والمظاهرات الاجتماعية التي أحذت توسعها وانتشارها في العديد من المدن المغربية حتى قبل سياق الربيع العربي، من بينها نجد أحداث مدينة صفرو لسنة 2007؛ والتي جاءت كرد فعل على الأوضاع الاجتماعية المزرية للساكنة والتي ابتليت بارتفاع أسعار وغلاء المعيشة. ليزيد ذلك من وضعية التأجج والاحتقان الاجتماعي بلغ أحداثا تجاوزت حد المسيرات والاحتجاجات الى مستوى المواجهات الدامية بين الساكنة والسلطة في تحليل ينم على كل ما سبق أن ما وضعناه كفرضية على الارتباط المحتمل بين مستوى الاحتياج والحرمان، والنزوع للتعبير عن ويل السخط والانتفاضة الاجتماعية، مما يحيل على فرضية استعمال برامج الخدمة الاجتماعية كآليات تصبوا التقليص من شرارة الاحتجاجات باعتبارها شكل من أشكال امتصاص الغضبات الشعبية.

3–: مفهوم الاحتجاج كرد فعل عن معاناة الاحتياج.

يقدم **الاحتجاج** كما سبق الذكر، من منظور " **أوجه الاحتياج**" رد طبيعي نسبيا عن وضعية مضطربة من الناحية النفسية والاجتماعية، متمثلة أساسا في الإحساس بالفوارق واللاتكافئ الحاصل بين أفراد المجتمع الواحد من ناحية الفرص والحظوظ والموارد، الأمر الذي يحصر نموهم ويحد من الارتقاء بأوضاعهم. وبالتالي محاولة التخلص من تأزمهم، في مقابل اجبارهم على العيش بنمط مكرر ودائم لا يحمل أي تغيير أو سمات عن ذلك، وتزداد الأوضاع سوء في

حالة تنامي شعور الإحباط والاستشعار بالظلم ما دام الواقع الاجتماعي لا يسمح بتحقيق أي تغير ويغلق كل أبواب إمكانية التمكين،والتأهيل والإدماج السويواقتصادي لتلك الفئات التي هي أكثر حرمانا واحتياجا.(غير تودروبرت،2004،ص24)

وهو ما أطره" تيد روبرت": الذي حلل الحرمان بوصفه حالة توتر تنتج من التناقض بين أوضاع الإنسان، أو مجموعة من البشر وتطلعاتهم الى الحصول على الرفاهية، أو الأمن أو التحقق الذاتي، وليس أوضاعهم الاقتصادية بحد ذاتها. (غير تيدروبرت،2004، ص32) ومن ثم فإن عمق ومدى شعور بالإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان الجماهيري. فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، وتقلصت شرعية النظام، ونمت الأفكار الثورية، كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة.(عبد الرحمان رشيق، 2014، ص33)

مما يولد لديها ما يسميه علماء الاجتماع ب"الحرمان النسبي": الذي يشكل أكبر حافز للاحتجاج على "الحكرة" والتسلط وكل أشكال التمييز واللاعدالة واللامساواة.

على هذا النحو عندما يشعر المواطن المغربي *" بالحكرة"[5]، ينتفض هائجا بانفعالات هستيرية تجرده من سلوكه العقلاني وتجعله تحت وقع انفعالاته مما يولد عنده قوة المواجهة والتمرد على كل بنية فوقية سالبة لذاته وحقوقه.

وما يزيد الأمر سوء هو حينما يصبح الوضع عبارة عن شعور جمعي يزيد من هيجان الأفراد بنوع من الالتحام والمجابهة الجماعية إزاء الإحساس بالحكرة، فيصبح الفرد مستلب الإرادة ومنغمسا بشعور الانتماء للحشود التي تعمل على احتوائه وزيادة دافعية المواجهة لديه.

وسبق أن أشار "غوستاف لوبون" في كتابه "سكولوجية الجماهير"، قبل هذه الفترة: الى أن العامل اللاواعي للجماهير يمثل بعد أن يحل محل الفاعلية الواعية للأفراد، إحدى خصائص العصر

*– "**الحكرة**": لفظ يحيل عند المغاربة كتسمية مرادفة لمظاهر القهر والتظلم والحيف الذي يمارس على الافراد بدون أي وجه حق ويسئ لإنسانيتهم ويجردهم من اعتباراتهم بنوع من القسوة الشذيذة، ما يستشعروه الافراد بإحساس الذل والتبخيص والازدراء في حقه

الذي عاش فيه؛ فاحتجاجاتها أبعد ما تكون عن التفكير العقلاني، إنها انفجارات جماهيرية طارئة خارجة عن السيطرة، تحدث نتيجة انفعالات جماهيرية هائجة وغير واعية(لوبان غوستاف، 2013، ص88).

ما يتضح جليا أن الفعل الاحتجاجي في المغرب يعكس نوع من الاستبطان لمؤثرات التظلم الخارجي وتعبيرا عن نوع من رد الاعتبار للكرامة والتقدير الذاتي للمواطن المغربي، ما يجعل منه رد فعل مولد عن فعل جائر يمارس دفاعا على أحقية وجدارة العيش الكريم للمواطنة في شكلها القانوني، والحقوقي، وأيضا المجتمعي. ما يؤكد تواري مسببات كامنة وراء كل فعل احتجاجي وخطاب مجتمعي مدني. فما طبعية تلك المسببات الانفعالية للفعل الاحتجاجي على مستوى مدنية صفرو، ومنطقتها بشكل عام؟.

ثانيا: الممارسات الاحتجاجية بمدينة صفرو وارتباطها بالاحتياج للخدمة الاجتماعية:

2-1 الأصول التاريخية لنزوع الاحتجاج بصفرو ومنطقتها:

عرف المغرب مواجهات حادة بعد الاستقلال، أنتجت قلاقل سياسية واجتماعية عنيفة، بين مد الحركة الوطنية والتي اعتبرت نفسها الأجدر لتدبير بعض أهم سلطات البلاد خاصة منها التشريعية والتنفيذية بحكم استبسالها واستحقاقها لكل التضحيات ونكران الذات التي قدمته في سبيل تحرير الوطن، فضلا عن استيعابها لكل فئات المجتمع الذين أبانوا عن حس وطني عالي في مجابهة الاحتلال وقدرتهم على تحقيق الاستقلال الممجد للمغاربة، وبين حركة وطنية تعتبر المؤسسة الملكية هي من لها شرعية السلطة المطلقة في البلاد،(توفيق عبد الصادق،2009)، غير أن هذا سار في اتجاهين معاكسين: اتجاه يرتبط بالحكم الملكي لاعتبارات دينية من خلال شكل البيعة لإمارة المؤمنين أي كنظام يقوم على نظام وحكم الخلافة، وأيضا بحكم الترسبات التاريخية للنظام الملكي والسلطاني أي بنوع من الموروث التقليدي، واتجاه يعترف لكن بإعادة هندسة السلط في اطار خطاطة الصلاحية بين السلط تعكس تواجد الحركة الوطنية في جدادتها التدبيرية على مستوى القرارات المصيرية في تدبير الحياة السياسية للبلاد كنوع من التمرين

الديمقراطي للحكم بالمغرب، مما خلق جوا متوترا بين الموالين للمؤسسة الملكية في حكمها المطلق وبين المناصرين للحركة الوطنية في أحقيتها الديمقراطية لتمثيل إرادة الشعب، وهو ما يعكسه التعنت الذي أحاط دستور "1962 "، والذي حظى باستفتاء كامل كونه مثل أساسا الحكم السيادي والمطلق للمؤسسة الملكية.

لتستمر موجات التلاججات بين المؤسسة الملكية والأحزاب الوطنية خاصة منها المعارضة والتي كانت تبلغ صداها كامتداد على مستوى صوت الشعب وكذلك في قبة البرلمان، والتي عرفت فيها أول دورة برلمانية في تاريخ المغرب مثلتها أول حكومة وطنية غير أنها لم تستمر إلا سنتين، لتأتي سنة 1965 وهي السنة التي ستعرف اعلان الملك لحالة استثناء، والذي عمل من خلاله على تجميد صلاحيات الحكومة والبرلمان وممارستها من طرف سلطة الملك كسلطة تقديرية موسعة تبرز طبيعة النظام القائم، والتي حاولت من خلالها الملكية أن تحافظ فيها على البنى التقليدية للحكم القائمة على نظام السلطنة، وتعزز من خلالها مكتسبات المؤسسات الملكية الواسعة في نظام الحكم. (مداخلة الأستاذ أمين سعيد مادة القانون الدستوري بالمغرب، عبر صفحته الرسمية الفس بوك، Amine SAID، بتاريخ 2022/11/22)

وهو ما سبق أن ضمنته في فصول ومقتضيات الدستور الأول ل1962 ولم ترفع حالة الاستثناء إلا في حدود سنة 1970 والتي عند نهايتها سيحدث "الانقلاب العسكري الأول" لصيف 1971، وهو الفعل الذي عرف تنظيمه على مستوى الثكنة العسكرية لمنطقة "**اهرمومو**" بإقليم صفرو بقيادة "**الكولونير اعبابوا**" الذي كان يشغل مدير المدرسة العسكرية "لهرمومو" المسمى حاليا "رباط الخير" :" وهو الانقلاب الذي أشار في عمقه الى الاحتدام الذي كان يعتري العديد من مكونات البلد "؛ سواء منها العسكرية أو كذا السياسية على طبيعة السلطة وهو ما كانوا يبررونه بالموازاة مع ذلك بالأوضاع المرزية التي كانت تعيشها البلد بسبب نفوذ المؤسسات الملكية، ومع فشل الانقلاب سواء الأول أو الثاني سنة 1972، ستعرف منطقة "اهرمومو" اقتلاعا لمدرستها العسكرية فضلا عن تهميشها وتجاهلها، بل تم تغيير تسميتها "**برباط الخير**" كنوع من محاولة

النسيان وتجريد أحداثها من ذاكرة الساكنة وأيضا للأجيال الصاعدة بخلق نوع من التصالح بين الشعب والسلطة بهذا الغرض.(محمد لومة، 1999، ص84–85)

ويمكن اعتبار هذا الحدث له وقعه القوي على منطقة صفرو ككل أو حتى على مستوى المدينة بشكل خاص، والتي تعالت معها أيضا المواجهات السياسية للسلطة خاصة مع الثمنينات باعتبار أن المدينة كانت أحد قواعد الحزب الاشتراكي والتي استطاع أن يمرر بعض من ايدلوجياته ومنهجه الفكري وحسه النضالي كمواقف تعبئوية تزيل قيود الخوف وتبعث على المجابهة الشعبية إزاء كل تظلم سلطوي، وهو الأمر الذي يشرحه لنا السيد "**(أ.ك)**": معتبرا منطقة صفرو ضاربة في تاريخ الاحتجاجات القوية مع السلطة لاعتبار تاريخي لحدث الانقلاب وأيضا لغلو الفكر الاشتراكي التي كان ينشرها الطلبة الصفريويين بين الساكنة، وهو ما عكسته اضربات واحتجاجات متتالية خلال أواخر الثمنينات وكذا التسعينات والتي كانت ترهص على أن الساكنة الصفريوية الى حد ما متشربة من الحس النضالي، بالإضافة الى التهميش، والحالة المزرية التي تعرفها المدينة في غياب البنيات والتجهيزات الضرورية، وأيضا على مستوى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لساكنتها حيث تطرد حالة الفقر والاحتياج والحرمان داخل هذا المجال الجغرافي والتي تعتبرها الساكنة ضريبة لمسارات النضالات والمواجهات التي عرفتها المنطقة ضد السلطة **(مقابلة مع السيد: أ.ك)**،[6] قيدوم في جيش التحرير الوطني.

يمكن استخلاص من المعطيات الواردة انفا أن الفعل الاحتجاجي بمدينة صفرو ضارب في التاريخ المعاصر للبلاد، فهو إذن ليس وليد الديناميات الحاصلة مؤخرا (الربيع العربي)، وأيضا لم يوازي المسارات الديمقراطية المنفرجة نسبيا مع موجة المد المدني واتساع الحريات النسبية خلال عهد الحكم الجديد للبلاد، ما يفهم منه أنه مجال عرف صيت الاحتجاج والمواجهة للسلطة في السياق التاريخي لما بعد الاستقلال منذ السبعينيات من القرن السابق.

[6]– مقابلة مع السيد (أ.ك)، وهو أحد أعضاء قدماء جيش التحرير الوطني، بمقهى قدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، بتاريخ2022/03/27

2–2 متطلبات الاحتياج كبواعث للإحتجاج بمدينة صفرو:

مع بداية التسعينيات وبفعل التحول الراديكالي للنظام العالمي بسقوط الثنائية مع انهيار المعسكر الشرقي بعض تفكك الاتحاد السوفياتي، وما أرخى هذا الوضع الجديد بتوجه العالم نحو زعامة القطبية الأحادية للرأسمالية والنموذج الزعماتي الأمريكي المسيطر والمهيمن على الشأن العالمي، سيصبح المغرب منخرط في مختلف هاته الديناميات العالمية، بانفتاحه الكلي نحو هذا المتغير المستحدثن والذي وازه في الشأن الداخلي مشاكل عديدة تراكمت جميعها على المستوى السوسيواقتصادي حينما شكلت أواخر الثمنينات نذير شؤم بفعل التأزم الاجتماعي الذي أصاب المغرب وصف آنذاك بالسكتة القلبية للمجتمع. (أحمد منتصر،1989، ص58).

وهو الأمر الذي كانت له تداعيات عديدة أجبرت من خلالها الدولة الى اعتماد ما سمي ببرنامج التقويم الهيكلي، والذي رفع نسبيا تدخل الدولة على ما هو اجتماعي وأدى الى ترشيد نفقاتها، واعتماد تدريجي لسياسة الخوصصة في تحرير العمومي ومنح صلاحيات للقطاع الخاص وفق شروط رأسمالية وليبرالية ساهمت في توسيع الأزمة مع ارتفاع بطالة اليد العاملة، وتجلي مظاهر التفقير، واتساع دوائر الهشاشة نوالاحتياج الاجتماعي. مما اثر سلبا على الوضع التنموي العام للبلاد.

وبذلك أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية، المصاحبة لضغوط الانصياع لمتطلبات الاقتصاد العالمي والاندماج بالعولمة الى بروز ((مجتمع المخاطر))، أي الانتقال الى مجتمع تهدده مجموعة من النكسات والأزمات، وتتزايد فيه الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، ومعها تنامي مستويات البطالة، خصوصا لدى الفئات المحرومة، كما اتسعت دائرة الفقر، والحرمان، ومظاهر التفقير، والاحتياج، مع تزايد جيوش العاطلين خاصة منهم الشباب الحاملين للشواهد، بالموازاة مع

ضرورة تحسين الأداء السياسي لمحاولة تقليص الفجوة والحد من الاختلالات الناجمة عنها. (مصطفى محسن، 2007، ص24)

في ظل هذا السياق المأزوم عانت مدينة صفرو وساكنتها بدورها من نفس الوضع بل زادت سوءا حينما تزامنت هذه المشاكل مع مشكل الجفاف والذي ضرب المدينة لثلاثة سنوات متتالية (1992–193–1994)، ما زاد أزمتها تكرسا وحدة، ما انعكس جليا على تنامي الفقر والاحتياج والمعاناة لدى ساكنة المنطقة ؛خاصة وأن أغلبها تعتمد الزراعة التقليدية البسيطة، والتجارة غير المهيكلة، ومع ضعف قدرة الاستهلاك، وتقلص الحركة التجارية داخل المدينة، وتنامي معدلات البطالة المرتفعة، ومستوى الفقر المتسع.(أرشيف مدينة صفرو، عدد 14، 1992، عمل تقريري لمجلس المدينة)

ستعرف المدينة شرارة من المظاهرات والمسيرات الساخطة على السلطات والمعبرة لكل الويلات إزاء السياسات العمومية والبرامج الإنمائية المتعثرة في المدينة، وهو ما جسدته الاحتجاجات الشعبية لمسيرات 1996، والتي بعثت غليان اكتسى طابع الحراك الاجتماعي شكلت أهم مضامينه المطالبة باحتواء الاحتياج والتهميش على ساكنة المدينة وتقديم متطلبات برامج الخدمة الاجتماعية، من دعم عمومي للفقراء، وإعادة تأهيل النسيج السويواقتصادي للمدينة، وخفض الأسعار المعيشية، وتحقيق التضامن السوسيتنموي مع ساكنة المدينة والتي معظمها من طبقات فقيرة ومعوزة؛ وهو ما أفادنا به السيد **(ك.م)** [7] أحد المنظمين الفعليين لحشود تلك المظاهرة :"مؤكدا أنها مظاهرة سلمية رفعت مطالب رفع الحيف والإقصاء على المدينة بإقحامها في تشييد مسلسل تنموي فعلي، علما كما جاء في لسانه أن المدينة تقع في منطقة ذات مصادر طبيعية وكذا اقتصادية ضعيفة العوائد، مما كان سندا شرعيا لبواعث الاحتجاج خلال تلك الفترة".

[7] – مقابلة مع السيد (ك.م): وهو أحد المنظمين الفعليين لحشود مظاهرة 23 شتنبر 2007 بمدينة صفرو، أجريت بتاريخ: 2022/03/29

كما يسهب في سرده لدلالة الأفعال الاحتجاجية بتأثر الوعي الاحتجاجي بالوعي الطلابي والذي كان يؤثثه الطلبة اليساريين المنتميين لمدينة صفرو ومناطقها كتمثيلية قيادية في الفصيل الطلابي، وهو أمر ساهم نسبيا في بواعث فكرة الاحتجاج من مرجعية النضال والاعتصامات الطلابية في تلك الفترة على صعيد جامعة سيدي محمد بن عبد الله (المعروفة بظهر المهراز)، وهي الجامعة التي أشتهرت باحتجاجاتها ونضالتها الطلابية المكثفة والمتصادمة مع جهاز الأمن وبحدة خلال فترة التسعينيات.

يظهر جليا أن واقعة احتجاجات 1996 كانت تأزمية تأحذ طابعا اجتماعيا يهدف الى المطالبة بالنهوض بأوضاع المدينة وساكنتها وفك العزلة عنها، ومحاولة تقديم كل الدعم السوسيتنموي لفائدة ساكنتها والتي ترتفع بينها الفئات الأكثر فقرا وحرمانا، مما كان يستوجب حسب احتجاجاتهم بضرورة الالتفاتة والاستجابة لمطالبهم المستحقة والمشروعة، فكان طبيعي أن يكون هذا السخط الشعبي إزاء الوضع السائد والذي ينخره التهميش وكل مظاهر الاحتياج. **2–3 مؤشرات الاحتياج:**

إن الهدف من الإشارة الى تلك الأحداث السابقة هو التأكيد على أن الاحتجاجات التي يعرفها المغرب اليوم، ومدينة صفرو على وجه الخصوص، والتي تبرز من خلالها تعاقب الأفعال الاحتجاجية واكتساحها ليست بالظاهرة الجديدة. هذا المعطى يجعل من المد الاحتجاجي ظواهر سوسيولوجية شبه عادية ومألوفة وتعكس دلالتها الضمنية، والتي تمس في العديد من جوانبها ما هو اجتماعي(مظاهر الفقر، الهشاشة، الاقصاء، السكن غير اللائق، البطالة، التفكك، الانحراف...).

وهو ما سنسعى الى توضيحه أكثر ونخصه بمحاولة الفهم والتحليل وفق رصد عرضاني يهم تتبع مؤشرات الاحتياج الواسع وفق المعطيات الرسمية لمؤشرات البشرية بمدينة صفرو.

أ– الوصف المجالي:

يتواجد إقليم صفرو على سهل سايس وعلى السفوح الشمالية والغربية من سلسة جبال الاطلس المتوسط، ويعبره وادي أجاي (الخدود بالأمازيغية). وتقع مدينة صفرو، مركز الإقليم على بعد 82 كلم من مدينة فاس. ويحد شمالا بعمالة فاس، وغربا بإقليمي مولاي يعقوب الحاجب، وجنوبا بإقليمي بولمان وإفران وشرقا تازة، وفي الشمال الشرقي بإقليم تاونات.**(مونوغرافية صفرو، قسم العمل الاجتماعي، عمالة إقليم صفرو)**

على المستوى الإداري، يدخل إقليم صفرو ضمن جهة فاس–مكناس، وهو التقسيم الجهوي المعتمد سنة 2015، إذ كان ينتمي سابقا لجهة فاس–بولمان. يضم إقليم صفرو23 جماعة و3 دوائر و9 قيادات.

ب– ساكنة صفرو:

بلغ عدد مجموع السكان بإقليم صفرو حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكني ل2014 ما مجموعه 286489 نسمة، وهو ما يشكل 6.76% من مجموع ساكنة الجهة، حيث يحتل الإقليم بتلك المرتبة الخامسة بين عمالتي واقاليم الجهة وراء كل من فاس (27.1%)، مكناس (14.7) ثم إقليمي تاونات (15.6) وتازة (12.47).[8](تقرير عن مدينة صفرو المندوبية السامية للتخطيط والاحصاء، المغرب)

وبلغ عدد سكان المجال الحضري خلال (2014) 155625 والقروي 130864. أي بنسبة بلغت 54.32% مقابل 60.52% بجهة فاس– مكناس و 60.4% وعلى المستوى الوطني. ورغم الإقليم يبقى أقل تمدنا مقارنة بالجهة والمملكة. إلا أن نتائج "**الإحصاء 2014**" أبرزت أنه بدأ يغلب عليه الطابع الحضري.

وهو ما يجسد أكثر فأكثر القدرة الإستقطابية للمدن على حساب البوادي، وهكذا فقد انتقلت نسبة التمدن بإقليم صفرو من 49.17% سنة 2004 الى 53.3% سنة 2014.

[8] – تقرير عن مدينة صفرو ، المندوبية السامية للتخطيط والاحصاء، المملكة المغربية، عدد55، ملخص التقرير، ص:63

وعلى مستوى الكثافة السكانية فقد سجلت ارتفاعا كنتيجة طبيعية لتزايد عدد السكان، حيث انتقلت من 65 نسمة في كلم 2 سنة 2004 الى 71 نسمة سنة 2014.

في محاولتنا لتشخيص مستوى الفقر بمدينة صفرو في سياق علاقته بالاحتياج المتعدد والذي نفسره كدافع ضمني في تجسيد الفعل الاحتجاجي، كما تحاول وتوضيحه ورقتنا العلمية هاته، نرى من اللازم علينا التعرض للجدول الخاص بمؤشرات الفقر والعجز الاجتماعي وفق المعطيات الاتية:

ت– جدول رقم 1: مؤشرات الفقر والعجز الاجتماعي سنة 2014 ("%) إقليم صفرو

معدل الفقر	الوسط الحضري	الوسط القروي	مؤشر شدة الفقر	الوسط الحضري	معدل العجز الاجتماعي	الوسط الحضري
7.9	2.7	14.7	0.88	0.58	18.45	16.25

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004

من خلال المؤشرات المبنية أعلاه، يتضح أن ظاهرة الفقر تمس نسبيا نسة مهمة من سكان إقليم صفرو، كما أن نسب العجز الاجتماعي تظل مرتفعة (16.25%)، وهو ما يظهر الحجم الكبير والخصاص الذي يعاني منه شرائح اجتماعية مهمة من سكان مجال المقاربة.

ث– مستوى البطالة:

تعتبر البطالة مشكل مؤثرا على مستوى العجز الاجتماعي لكل المجتمعات، ذلك أن تداعياتها تبلغ مختلف مناحي الحياة العامة، فهي الشارح الفعلي للواقع السوسيواقتصادي لكل بلد، فمن خلال مؤشراتها يتسنتج الوضع التنموي العام بشكل نسبي الى جانب طبعا مؤشرات أخرى، ومنه يمكننا معطى مهم قد يساعدنا في فهم مستوى الاحتياج المتعدد لساكنة صفرو.

وفي هذا الصدد قمنا برصد أهم المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر الاجتماعي، حيث تظهر في البيانات التالية:

جدول رقم2: معدل البطالة (%) للسكان البالغين 15 سنة فما فوق بإقليم صفرو سنة 2004

	الوسط الحضري			الوسط القروي			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
صفرو	18.3	32.7	22.6	8.8	18.5	10	13.6	27.7	17.0
الجهة فاس مكناس	15.8	33.5	20.4	7.7	24.6	9.9	12.5	31.4	16.5

المصدر: الإحصاء العالم للسكان والسكنى 2004

تكشف المعطيات كذلك في الجدول أعلاه، ارتفاعا ملحوظا في مستوى البطالة بإقليم صفرو (17.0%) وهي نسبة الى حد ما تقترب من مستوى البطالة على صعيد الجهة،وفي وزيعها حسب الإقامة نجد أنها ترتفع أكثر في المجال الحضري إذ بلغت 24.6% مقابل 10.6% في الوسط القروي. كما أن توزيعها حسب الجنس. يفرز تفاوتا كبيرا بين الجنسين. فهي مرتفعة لدى الاناث الحضريات بنسبة بلغت (37.7) مقابل (%)18.3 لدى الذكور الحضريين، في حين بلغت البطالة في الوسط القروي ب10.6% مقابل 18.5 للإناث مقابل 8.8% لدى الذكور أي بفارق 9.7%

ويمكن تفسير المعطيات بالآتي: واقع ارتفاع البطالة بالمجال الحضري تعززه البنية المجالية والنظام الاقتصادي للإقليم، لاعتبار الاستقطاب المديني على صعيد الإقليم بحكم العجز الأكثر فعلي على صعيد المجال القروي من جهة، ومن جهة أخرى بحكم طابع الاقتصادي المعتمد على الزراعة التقليدية والتي تعتمد كليا على التساقطات الشتوية، الامر الذي يجعلها بحكم الجفاف وضعا متأزما للساكنة القروية والتي تبحث عن إيجاد منفد خصوصا الفئة الشابة للتوجه الى مركز الإقليم أي مدينة صفرو في محاولة إيجاد فرصة ما، وفما يخص التفاوت الحاصل على مستوى الجنس وارتباطه بالمجال، فالأمر يفسر بكون البنية الثقافية في المجال القروي هي لا تعتبر أصلا تواجد المرأة خارج أسوار البيت مسموحا به وتختصر مسؤوليتها في العمل المنزلي، على عكس الثقافة المدينية والتي تسمح ولو نسبيا بحكم الطابع المحافظ والشبه الحضري لمدينة صفرو لإمكانية اشتغال المرأة، وإن كانت البنيات المتاحة ضيقة الأفق بحكم الواقع السوسيومهني للمدينة عموما والثقافة التي لا يزال يغلب عليها شيئا ما الطابع التقليدي.

ث– الواقع السيوسيومهني لساكنة المدينة:

من خلال هذه الفقرة، سيتم إبراز تركيبة السكان النشيطين المشتغلين والعاطلين الذين سبق لهم العمل، وذلك حسب وضعيتهم المهنية، والجدول التالي يسلط الضوء على هذه التركيبة:

جدول رقم 3: توزيع السكان النشيطين والعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب الحالة في المهنة والجنس **(سنة 2004)**.

الحالة في المهنة الرئيسية	إقليم صفرو			جهة فاس -مكناس		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
مشغل	2.4	1.3	2.1	3.1	2.1	2.9
مستقل	34.8	33.8	34.6	33.3	16.3	30.2
أجير بالقطاع العام	10.3	10.3	10.3	9.2	15.0	10.3
اجير بالقطاع الخاص	42.7	40.0	42.1	43.1	51.3	44.6
معين عائلي	6.9	12.6	8.1	7.6	13.0	8.6
متعلم	0.7	0.6	0.6	1.2	0.7	1.1
مشارك أو متعاون	1.6	0.9	1.4	1.9	1.1	1.8
أخر	0.7	0.5	0.7	0.5	0.5	0.5

المصدر: الإحصاء العالم للسكان والسكنى 2004

ويوضح توزيع السكان النشيطين المشتغلين والعاطلين الذين سبق لهم العمل حسب حالتهم في المهنة بإقليم صفرو وهيمنة فئة الاجراء بالقطاع الخاص بنسبة 42.1% ويأتي المشتغلون في الدرجة الثانية بنسبة 34.6% ثم الاجراء بالقطاع الخاص بنسبة 42.1 % ويأتي المستقلون في الدرجة الثانية بنسبة تقدر ب34.6% ثم الاجراء بالقطاع العام بنسبة 10.3%. أما الحالات الأخرى فلا تتجاوز 8.1% للمعينين العائلين، و2.1% للمشغلين ثم 1.4 للمشاركين أو المتعاونين وأخيرا نسبة المتعلمين بنسبة تقدر ب0.6%. ولا يختلف توزيع هذه الفئة من السكان كثيرا عن مثيلتها على صعيد الجهة، حيث تبدو هيمنة فئتي الأجراء والمستقلين. إلا أنه يخفي بعض التفاوتات لدى الإناث عند المقارنة بالجهة، فإذا كانت نسبة المستقلين بالإقليم تتعدى نصف مثيلتها المسجلة بالجهة 33.8% مقابل 16.3%، فإن نسبة الاجراء تقل بشكل ملموس

في صفوف النساء بالإقليم مقارنة بالجهة 50.3 % مقابل 66.3%. كما يتضح من خلال الجدول أعلاه.

ج) – مستوى الفقر المتعدد يعمق من مستويات الاحتياج بمدينة صفرو:

جدول رقم 4: معدل الفقر المتعدد الأبعاد بإقليم صفرو (%) سنة 2014

العمالة والإقليم	حضري	قروي	المجموع
صفرو	%2.1	%14.7	%7.9

المصدر: الإحصاء العام ل2004

خلال سنة 2004، بلغ معدل الفقر المتعدد الأبعاد 7.9% من سكان الإقليم مقابل9.6 % بالجهة، ويختلف هذا المعدل بشكل ملفت حسب وسط الإقامة؛ إذ سجل 14.7 % بالوسط القروي و2.1% فقط بالوسط الحضري ومقارنة مع باقي عمالات وأقاليم الجهة، يحتل الإقليم الرتبة الرابعة من حيث الترتيب حسب معدل الفقر، متقدما على أقاليم: إفران، مولاي يعقوب وبولمان، وتاونانت والذي يسجلون نسبيا أعلى الفقر على التوالي.

2–4 خصائص الفعل الاحتجاجي وشكله التنظيمي بمدينة صفرو .

أ)– سياق احتجاجات 2007:

لا يمكن نفي المجهودات التي قدمت في سياق الشأن المجتمعي منذ مطلع الألفية الجديدة، أي منذ العهد الملكي الحالي، والذي تنوعت مبادرته وتدشيناته في محاولة إرساء ملامح الدولة الاجتماعية، وهو ما تجلى في المشاريع العديدة التي قام بتدشينها لتعزيز مكاسب العدالة الاجتماعية ومحاولة مجابهة كل أشكال الفقر، الهشاشة والتهميش، وهو ما عكسته موارد الدعم الذي خصص لإنجاز ذلك والذي بلغ وفق المعطيات الرسمية حوالي 250 مليون دولار أمريكي ما بين

(1999–2004) منها 150 مليون كقرض من البنك الدولي في اطار دعم مخطط التنمية الاقصادية والاجتماعية (2000–2004): والذي ركز على برامج العمل ذات الطابع الاجتماعي

ومحاربة الفقر.(تقرير المخطط الاقتصادي والاجتماعي، الموقع الرسمي لمندوبية الاحصاءwww.hcp.ma)، وقد كان يتضمن تقييم إنجازات هذا البرنامج من خلال الخمس سنوات الأولى من تنفيذه، تحسين العرض المدرسي وجودة التعليم، إلى جانب تعزيز المجال الصحي ودعم مختلف مؤسساته وتأهيل موارده البشرية والنظمية، إلى جانب النهوض ببرامج الإنعاش الوطني والذي هو عبارة عن أجور تخصص للأشغال العمومية للأسر والأفراد والنساء ذات الأوضاع الاجتماعية الصعبة والفقيرة، غير أن هذه المجهودات لم يكللها النجاح في تحقيق التغييرات المتوخاة، بل على العكس من ذلك تزايدت مستويات الفوارق الاجتماعية واتسعت مستويات الفقر. وهو ما بينته مؤشرات الفقر والعجز الاجتماعي المرتفعة والتي بلغت مستويات تقارب (25%) أي حوالي 7.5 مليون فرد مغربي. (الدراسة الوطنية للفقر والفوارق الاجتماعية ل 2004 – (الموقع الرسمي (didh.gov.ma

مما عكس نوع من الصدمة على مختلف مكونات المجتمع والتي بدت طموحة بداية مع تلك المبادرات التنموية التي سرعان ما تحولت الى نكسة. خاصة وأن التطلعات المنتظرة كانت كبيرة إبان ما تهيئ للمغاربة من فتح أفاق الأمل والإندماج السوسيوتنموي لهم بشكل يحقق نسبيا نوع من الرضا الاجتماعي العام، غير ان المفارقات التي حدثت خلقت نوع من الريب الذي عارض الطموحات مع المكتسبات فتمخض عنه شيء من السخط المجتمعي الذي ساهم في احتقانات اجتماعية عكستها مسيرات ووقفات، منها الاحتجاجات العنيفة التي حدثت بمدينة صفرو سنة 2007.

ب)–رصد يوم السخط الصفريوي: انتفاضة ضد الغلاء والتهميش المتزايد.

جاءت إحتجاجات شتنبر 2007 بمدينة صفرو على ضوء تنظيم الوقفة ضد الغلاء في اطار الوقفات التي دعت اليها الساكنة إدانة بسياسة التفقير التي زادت حدتها من طرف الدولة، باعتبار أن الزيادات المتتالية في أسعار المواد والخدمات العمومية تعتبر انتهاكا ومساسا بحق العديد من المواطنين في عيشهم الكريم، في الوقت الذي تعيش المدينة على وقع كل أشكال التقهقر والعجز الاجتماعي، والتي تعكسها مؤشرات الفقر، الهشاشة والتهميش، وفي هذا السياق استندنا في

رصدنا لتأريخ سيوسيولوجية الفعل الاحتجاجي المنظم أنذاك على بعض الاستجوابات التي استقيناها من شهود عيان باختلاف مواقعهم داخل الفعل الاحتجاجي الذي عرفته المدينة سنة 2007، وفي هذا الصدد يوضح لنا السيد (أ.م)،[9] وهو أحد القيادين الذين شاركوا وساهمو في تنظيم الفعل الاحتجاجي لتلك الفترة: مؤكدا أن ما عرف "بيوم السخط الصفريوي"، لم يأتي بفتيل شعلة فجائية بقدر ما عكس تراكمات ترسبت على مستوى نفسية ووعي الجماهير الصفريوية والتي عانت ومنذ زمن طويل لكل مظاهر الازمات التي عكستها الاهمالات المتتالية لسياسات العمومية والتنموية للدولة اتجاه هذه المنطقة، معللا ذلك بالمفارقات التي تبرزها شعاراتها التنموية والتزاماتها العمومية في اطار دعم مسلسل التنمية بالبلاد ونهج مبادئ العدالة الاجتماعية والمجالية التي ترددها في كل فرصة إعلامية تصادفها، والواقع أن كل تلك الشعارات لا تخرج عن حدود التدوال الإعلامي أو عن مضامين نسمع بها كساكنة دون أن نلامسها ونجدها على أرض البنيات التحتية لمدينتنا، وما زاد النغصة في ظل التقهقر المتواصل ازدياد لهيب ارتفاع أسعار المواد الأساسية مما يجعل المستوى المعيشي لعدد كبير من الساكنة في خنق مستمر.

الأمر الذي يجعل من الفعل الاحتجاجي أمر لاشعوري كونه تذمر مضمر يؤجج نزوعات الحسرة بالحكرة لدى الجميع، مما كان سببا رئيسيا في انفلات أمني عاشت على وقعه المدينة يوم 23 شتنبر 2007. استدعى عنفا مضادا كاد أن يزهق بأرواح عديدة في مشهد اصطدامي دامي بين الساكنة المحتجة والمندفعة بتهور حماسي لحشود الجماهير غيب عنها أي فرصة لاستحضار التعقل والمدنية ودفعها لأحداث عنيفة ومتطرفة من قبيل التراشق والتخريب والايذاء سواء للمتلكات الخاصة منها أو العمومية، بل الأمور بلغت مستوى الاجتياح للمؤسسات العمومية (مؤسسة الامن ومؤسسة السجن)، بشكل يتجاوز الفعل الاحتجاجي بأشكاله المقبولة (اعتصامات، عصيان، مدني...)، الى حده الهيستيري لبقايا البدائية للاقتتال والتذمير.

[9]– مقابلة مع السيد (أ.م)ك وهو أحد القيادين المشاركين خلال احتجاجات يوم 23 شتنبر 2007، أجريت بتاريخ 2022/03/29

ت) – خصائص وسمات احتجاجات مدينة صفرو لسنة 2007:

تدخل الخصوصية الثقافية والاجتماعية في اطار المكونات الأساسية أو على الأقل التي تشكل الى حد ما فاعل في بوادر الفعل الاحتجاجي، فهذا الأخير يمكن تفسير بواعثه بجملة المرجعيات والتي تدخل في نطاقها المغيرات الثقافية والسوسيولوجية التي تعمل على تأطير شراراته".

فالفعل الاحتجاجي في ماهيته: "هو تداخل تفاعلي بين ما هو ثقافي يشمل المقوم الانثربولوجي (ثقافة مشتركة وسائدة ما)، وبين ما هو اجتماعي (روابط وعلاقات اجتماعية مشتركة أو عيش مشترك)، يعكس وحدة الاهتمام وتقاسم الأوضاع بين أعضاء الجماعة المحتجة، كما تصبح الخصوصية شكلا من أشكال موارد التعبئة والاستقطاب سواء عن طريق الفعل العقلاني لها أو بشكل غير واعي".

تستحضر فعل الاندماج الجماعي لتنصهر الذات المؤججة في سياق الحماس التدفقي للجماعة المستحوذة. وهذا ما يطلق عليه في أدبيات سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية ب"تعبئة الموارد"، إذ يعتبر عالم الاجتماع "جون مكرتي"**John Mccarthy** أحد أهم المنظرين لهذا التصور وهذا المفهوم. (Maccarthy John and Zald1977,p1212–1241)

بمعنى أخر أن الخصوصية والهوية (الصفريوية) تم توظيفها كمورد من موارد التعبئة في ظروف وسياقات مقترنة بالأزمات التي شلت قدرات المستوى المعيشي لساكنة المدينة، والإحالة عن الخصوصية الصفريوية هنا، نقصد بها التعدد الثقافي الذي تتميز به منطقة وساكنة صفرو ذات الغنى والمصادر الثقافية والاثنية المتنوعة (الأصل الامازيغي، العربي، الاندلسي).

وإن كان هذا الرافد المتعدد على مستوى الثقافي للمدينة قد شكل في التاريخ القديم للمنطقة بل لا تزال حساسيته تظهر للعيان في مواقف مختلفة تعكس نوع من العصبية القبلية، والتي تعكس أحيانا نفورا وتصادما ثقافيا بين ساكنة ومناطق وجماعات الإقليم، وهذا المشهد يصدأ ظهوره بمجرد بروز أزمة المسألة الاجتماعية والتنموية سرعان ما تتحول هذه العصبية الى مورد فعلي في تظافر جهود التضامن الذي يغذيه دافع الاحتياج والحكرة التي يستشعر بها كل صفريوي اتجاه الإجحاف والتظلم الممارس من طرف السلطة في حق العيش الكريم لساكنة المدينة، وما

يزيد الالتفاف فيما بينها هو أحقيتها المشروعة في تمكين سوسيوتنموي يساعدها في التقليل من براثين التقهقر والعجز الاجتماعي الذي تعاني منه المدينة والمنطقة ككل منذ سنوات عديدة.

والواقع أن أحداث ما يعرف "بالسخط الصفريوي"، أبرز معه سمات وخصائص التضامن والالتحام بين كل فئات وشرائح وأجناس ساكنة المدينة، والتي امتدت الى كل المنطقة بالإقليم؛ كاحتجاجات ذوبت الفوارق الثقافية والاختلافات الاثنية والنزاعات القبائلية، في مقابل وحدة التضامن لمجابهة ومقاومة سياسات التفقير والاقصاء التي تطال المدينة. أي كوعي يستحضر المصلحة العامة بنوع من البرغماتية للهوية والخصوصية كشأن تنموي لا كشكل ثقافي يقوم على العصبية القبلية، وفي ذلك أهم السمات لمحصلة الفعل الاحتجاجي والذي يرهص على بعض الديناميات التي أخذت تعقب السيرورات الاحتجاجية بالمغرب عامة، وبمدينة صفرو خاصة؛ أي كوعي مستجد ومتحقق في سياق سمات الفعل الاحتجاجي المعاصر.

ث) – الشكل التنظيمي للفعل الاحتجاجي بصفرو لسنة 2007.

لعب الشباب دورا هاما في تنظيم العملية الاحتجاجية ل23 شتنبر 2007، وهو أمر طبيعي مرده أساسا للبنية الديمغرافية على صعيد مدينة صفرو والذي يشكل من خلاله نسبة الشباب أكثر من نصف مجموع فئات الساكنة (الإحصاء الرسمي ل2004)، كما أن واقعه الاجتماعي يتسم بالصعب وهو ما تستدله معطيات عديدة (الفئة النشيطة)، والذي لا يتجاوز فيها مستوى 34%، كما أن واقعه التعليمي يبقى في حدود الأقل من المتوسط، وهو ما تؤكد عليه المعطيات الرسمية وفق الأتي: أكثر من (50%) لا يتجاوز مستواهم التعليم الأساسين، و30 % مستوى التعليم التأهيلي. فيما نجد 15 % التأهيل المهني، و5% التعليم الجامعي. كما نجد نسبة الذكور من الشباب من يتحمل أعباء الأسرة ما يقارب حوالي (68%)، وأكثر من 67 % يشتغلون في قطاع غير مهيكل.(الإحصاء العام 2004)، وهو ما تعززه مصادر معطياتنا الميدانية والتي أفادتنا في سياق أجوبتها؛ ذلك أن أحد المبحوثين وهو من شباب المدينة (س.ف)، يطلعنا بمغبة المرارة والحسرة التي تسيطر على حد قوله أغلب شباب المدينة، كونهم يطالهم الاقصاء والاستبعاد، وتقسو عليهم الحياة المجتمعية، في غياب فرص كاملة لمساعدتهم للإدماج والتمكين

السوسيواقتصادي، وهو يعزز قوله هذا، بالواقع التنموي المرير الذي تعيش على أكنافه المدينة، التي بدورها تعيش تهميشا ووضعية تنموية متعثرة.

انطلاقا من المعطيات السالفة يتضح جليا أن الواقع المعيشي العام للشباب بمدينة صفرو تبدو متدهورة وهو ما يؤثرا حتما على نفسيتها ويجعلها في مطبات الاحباطات وخيبات الأمل، مما يجعلها متأهبة للفعل الإحتجاجي في أي لحظة، في هذا الصدد قمنا باستجواب السيد (م.ك)، وهو من بين الشباب القادة الذين بادرو في المشاركة الاحتجاجية ليوم السخط الصفريوي 23 شتنبر 2007،[10] مطلعنا على العديد من المعطيات التي تهم الحيثيات التنظمية والأشكال الاحتجاجية التي عرفها حدث 23 شتنبر.

يقول المستجوب: " إن الفعل الاحتجاجي كان في بدايته سلميا ولم يأخذ طابع التنظيم بقدر ما كان عبارة عن وقفات ومسيرات جابت شوارع المدينة، هاتفة لإنقاذ ساكنة المدينة من مخلفات العجز وقيود الركود العام الذي تعرفها، غير أن التجاهل الذي لقيته تلك المسيرات لأكثر من أسبوع قبل المشهد الاصطدامي للساكنة، جعل العديد من الشباب الصفريوي بحس حماسي أن يعاودو صيغة التنظيم الاحتجاجي بشكل يستحضر وجوبية الحيطة والحذر من قمع السلطات، فتم الاتفاق على تعبئة كبيرة تستقطب مختلف الأعمار والأجناس بما فيهم الإناث بل حتى النساء كبار السن، وتم اعتماد القيادات الشبابية على تعميم المنشورات والبيانات والدعاية للمسيرات وموعدها وأيضا مكانها والتي كانت تنطلق من شارع باب المقام بوسط المدينة اتجاه مقر عمالة المدينة، وفي مسيرة حاشدة اتجاه مقر العمالة بتاريخ **23 شتنبر2007** ستتوقف الحشود أمام مقر العمالة صارخة بأصوات عالية وبحس جريء التحم فيه الجميع في مشهد تضامني واسع بمطالب اجتماعية تنموية وأيضا حقوقية هتف الحشد الجماهيري بها.

غير أن لقطة تعرض امرأة مسنة للصفع من طرف رجل سلطة، سرعان ما سيؤجج الوضع وسيتسبب بهيجان جماهيري عرف اصطدامات واشتباكات بين المحتجين ورجال الأمن

[10] – مقابلة مع السيد (م.ك)ك وهو أحد الشباب المبادرين في المشاركة الشعبية لاحتجاجات 23 شتنبر 2007، أجريت بتاريخ30–03–2022

والسلطات، الأمر الذي أدى الى انفلات امني غير مسبوق بمدينة صفرو امتد طيلة اليوم وبعنف ولد عنف مضاد بلغ اوجهه بين الساكنة ورجال الأمن لتهرع المدينة بجو من الهلع جراء أفعال وسلوكات أهاجها الإحساس بالحكرة والتظلم، ورغبة في الترافع عن الاعتبار الإنساني للمرأة المسنة والتي اعتبرته الساكنة إهانة للكرامة الإنسانية لكل صفريوي عامة.

ما جعل التنظيم الاحتجاجي يفقد شكله القاعدي ويغيب عنه وعيه العقلاني بالانتقال من مسيرات ووقفات هتافية أو بخطابات مطالبية ترمز لها بشعارات مكتوبة أو صور مرفوعة أو حركات جسدية معبرة...الى نزوعات هيستيرية أرخت بظلالها على المشهد. ما جعل الشكل التنظيمي يخرج عن إطاره الاجتماعي وتعزز فيه الاندفاعات والانفعالات الفردية النفسية والتي تجردت من فعل التنظيم وانجرت لفعل الفوضى والتخريب.

ما يمكن أن نفسره بناء على ما وصفه لنا المستجوب، بأن الشكل التنظيمي للفعل الاحتجاجي لأحداث احتجاجات 2007 بصفرو، لم يسفر فقط عن الفرضيات التي حددناها مسبقا والمختصرة في المطالب السوسيوتنموية وحسب، بقدر ما أسفرت عن وقائع خفية وغير مسطر لها سبقا سواء كمسببات ودوافع للاحتجاج او كنتائج متوقعة طبيعيا للفعل الاحتجاجي، وهو أمر يمكن تركيزه فيما يعرف "بالاحتجاج العاطفي" او التماهي بصيانة *الاقتصاد الإنساني،[11] باعتبار الكرامة الإنسانية أسمى وأقوى من أي مطلب تنموي، وهو الأمر الذي كان واضحا باندلاع شرارة الاحتجاج بمجرد صفع المرأة المسنة، والتي استطبنها الحس الجماهيري بأنه شيء تجاوز كل مستويات ودرجات التأزم والاحتياج المادي والمعنوي الى مستوى الاحتياج الإنساني، والذي وجد ظلته بردود فعل تجاوزت المعقول المدرك للتنظيم وبالتغلب على كل المخاوف وبدون حساب لأي تكلفة عقابية مهما كانت درجاتها– مدام الاحتياج– ارتبط بالكرامة والتقدير الإنساني.

2–3 برامج الخدمة الاجتماعية كشكل تفاوضي في ضبط الفعل الاحتجاجي:

أسفرت تداعيات أحداث الفوضى العارمة التي جاءت أعقاب اليوم الاحتجاجي ل23 شنبر2007، رسائل بشفرات تحمل بين ثناياها تهديد قوي لاستقرار وتماسك المجتمع المحلي لمدينة صفرو، الأمر الذي أخذته السلطات على محمل الجد بضرورة إعادة النظر في مقاربتها التدخلية لمجابهة المواجهات الشعبية؛ بنوع من التأويل العميق لتلك السلوكيات بأنها تحمل ازدواجية بين الإعمال العقلاني والانفعالي الذي تستند عليه في مطالبها .خاصة مع تنامي حس المواطنة، والدفاع عن الحقوق، والحريات الأساسية، والتي أضحت مقومات للمجتمع الحداثي، والجيل المطلبي الجديد. مع سياق اتساع ذلك بفعل تأثير العامل الخارجي، والذي بدوره ساهم في تأثيث هذا المشهد في مختلف بلدان العالم، وعمل على توسيع دمقرطة الكلمة، واكبته في ذلك اتساع حرية المجتمع المدني، وتنامي حس الترافع الحقوقي من خلال تعميم ثقافة حقوق الإنسان، الى جانب قوة تأثير وسائل التواصل والاتصال الحديث (الميغا ميديا، وسائل التواصل الاجتماعي) في تعزيز ذلك.

الى جانب الالتزامات الدولية للمغرب في العديد من القضايا ذات الشأن الديمقراطي، والحقوقي (أهداف الألفية، الاتفاقيات الدولية الموقعة لتحصين الحقوق والمكتسبات من أهمها حقوق الطفل 2002، حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2009...)، تحسين مستويات الحكامة وتضمين مبادئ حقوق الانسان في العديد من البرامج والسياسات القطاعية...وهي كلها متغيرات لعبت دورا محوريا في زيادة هامش الاحتجاجات وصدع صوتها في العديد من المناطق والمدن المغربية، في الوقت الذي أحرجت به السلطات في الاستمرار التقليدي لوسائلها، ومقاربتها الرقابية في قمع، وقهر المد الاحتجاجي. مما فرض عليها نوع من التكييف كمحاولة في تحديث الياتها وتطوير

* [11]– **الاقتصاد الإنساني:** ""حاولنا أن نحيل من خلاله للدافع الاعتباري للكرامة الانسانية كرأسمال واقتصاد تتجسد فيه القيمة الانسانية كقيمة أسمى وأعلى من أي سومة أاو عائد اقتصادي، باعتبارها أساس كل ثروة ومكسب انساني، فبدونها لا يستحق للإنسان أي عيش او يتواجد بمسمى الاقتصاد الضروري للوجود الانساني".

نسقها السلطوي بنوع من الانصات والاستيعاب على ضوء كل تلك المستجدات والديناميات الحاصلة.

فكان وراء ذلك تفكير ملي بنهج، وتبني نوع من التجديد بالتخلي المؤقت، والتدريجي للأساليب القمع مقابل المنح، والعطف تخلله مفهوم التفاوض التكتيكي للسلطة باستعمال ورقة الخدمة الاجتماعية؛ كاستمالة لقياديين النضال الشعبي، بإقناعهم لإنهاء فتيل التوترات مع الدولة عطفا على الحاجة المشتركة ذات الأولوية للأمن المجتمعي لإعادة نسج خيوط التماسك، ودعم الاستقرار، وكبناء لمرحلة جديدة يعمها التفاهم، والحوار وفق التطلعات المشتركة.

وتبعا لذلك يفيدنا السيد (ح.ك)،[12] وهو أحد القياديين المتفاوضين مع السلطات إبان تداعيات احتجاجات 2007، بحيث يدقق لنا الأمور أكثر ويطلعنا بتفاصيل الوضعية التفاوضية التي الت اليها المشاورات ثنائية الأطراف بين تمثيلية الساكنة المحتجة وممثلين السلطات العمومية، أن مسار التفاوض أخذ اشكال عديدة، منها الترهيبية واستعمال التعالي بالسلطة كتهديد للقادة في البداية، غير أن الصمود المطلبي للجميع وخوفا من استفحال الأمور على صعيد المدينة، أجبر السلطات في تغيير موقفها بفتح باب التفاوض ولو بشكل تمويهي، والقصد هنا يقول المستجوب: " أن السلطات حاولت التمويه بفتح مجال الانصات من منطلق امتصاص الغضب الشعبي وانتظار مفعول الزمن في انجلاء ذلك الغضب، أي كنوع من "التفاوض المقنع" والذي لا يظهر حقيقة وجه أي تفاوض التزامي ومقنن، غير أن فطنة الوضع بالنسبة للقادة المتفاوضين والذين ابانوا في المقابل عن حسهم النضالي والمبدئي احتراما لثقة الساكنة بهم جعلهم في إعادة النضال والمواجهة من جديد مع السلطات، الأمر الذي أجبر إعادة التفاوض في شكله التعاهدي بالجد والالتزام غير أنه تفاوض حاولت من خلاله السلطات إغراء المتفاوضين بنوع من الريع التنموي من خلال تحديد بعض الأنشطة السوسيوتنموية من قبيل ادماج القادة المتفاوضين وبعض أفراد عائلتهم وأقاربهم في اطار مشاريع مدرة للدخل، أو خلق تعاونيات وأنشطة ربحية تدعمها

السلطات في اطار دعم عمومي للاقتصاد الاجتماعي التضامني، وكذا الاستفادة من تأهيل وتكوين حرفي أو مهني في اطار برامج الخدمة الاجتماعية.

كما وعدت السلطات الشباب العاطل بشكل انتقائي يهم نوعية التخصصات بمحاولة إدماجهم في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وأيضا بمنح بطاقات الإنعاش الوطني، أو كذا توظيفات تخص بعض الجماعات المحلية أو في المجلس الإقليمي، ومحاولة إيجاد فرص للتشغيل والمقاولات الذاتية، وهو ما أكدته بعض أجوبة المبحوثين في سياق وصفها.

أي كتفاوض انتقائي، وليس تنموي للعموم. ولتمكين وإدماج المدينة في مسلسل برامج التنمية الفعلية، أي كحلول ترقيعية تمويهية تتوخى مكاسب السلم الاجتماعي لمصلحة السلطة من وجهة نظرها لا من وجهة تمثلات الساكنة لمطالبها وحاجياتها الأساسية.

يظهر إذن من خلال السرد السابق للمستجوب أن هناك علاقة جدلية قائمة بين الفعل العمومي لبرامج الخدمة الاجتماعية والفعل الاحتجاجي، فكل منهما يؤثر في الأخر ويتأثر به، ليعدا تشكيلا بعضهما البعض في سياق تفاوضي تؤسس له اليات خفية تتوارى بها خلفيات الضبط والرقابة، وتظهر على أقنعتها غايات الاستجابة التنموية كنوع من التحايل في المقاربة الجديدة لاحتواء وحصر رقعة الاحتجاجات بنوع من التداعي الحر لإغراءات برامج الخدمة الاجتماعية كمسكن ومنوم لضجيج وغليان الاحتجاجات.

3-3 خلاصات على ضوء المحصلات:

ما يمكن أن نخلص به مقاربتنا لظاهرة الاحتجاجات بالمدن المعاصرة بالمغرب عموما، ومدينة صفرو على وجه الخصوص، أن تغيرات وتحولات قد طرأت في عمق البنيات الاجتماعية والثقافية التي ساهمت بنقلة نوعية في سياق الوعي المجتمعي التي غدت الاحتجاجات سمات لأهم سلوكياته المدنية والحديثة على الرغم من تباين مستويات تأطيرها، تنظيمها، ومقاصدها،

[12]– مقابلة مع السيد(ح.ك): وهو أحد القيادين الذين حضروا شأن التفاوض حول الهدنة بين المحتجين والسلطات،

غير أنها تتمفصل وتتقاطع من خلال الإيمان بدورها والاقتناع بجدوى فعاليتها في المرافعة والتعبير عن الحقوق، والحريات، والمطالب الأساسية، مستغلة مواردها في التعبئة والاستقطاب (وسائل التواصل، الوعي الجمعي المنفتح، الحس الحقوقي الكوني، فرص التحرير من براثين التفقير والتهميش، إمكانية النهوض بالأوضاع المعيشية، ومعللة تجسدها وفق مبادئ العدالة والمساواة وتكافئ الفرص.)، ومستندة على تراكم تاريخي كما هو الحال بالنسبة لمدينة صفرو؛ كمنطقة اكتسبت ثقافة الاحتجاج، وترسخت في نقاشاتها العمومية بين مختلف ساكناتها. مما أفضى طابع الخصوصية والهوية الاجتماعية وأحيانا السيكولوجية لشخصية المواطن الصفريوي الذي تجرد من نزوع الخوف ضد قمع السلطة وحدة قهريتها، معتبرا الفعل الاحتجاجي شكل من أشكال التعبير عن التنديد والشجب للتمييز والتهميش، وعن واقع الاحتياج الذي تعيشه مدينة صفرو.

وهو ما يعكسه تمثل اجتماعي في قدرة الاحتجاج على التخفيف من معاناة الاحتياج سواء بالتصعيد السيكولوجي، أو عن طريق إمكانية الاحتلال العمومي للحشد الجماعي .

ما يجعلنا أمام فهم متطور لظاهرة مركبة يصعب تحديدها، والنظر، والتقرب اليها من زواية تحليلة واحدة ومختصرة، بقدر ما تحتاج بالضرورة الى مداخيل معرفية متنوعة (علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع السياسي، علم الاجتماع التنمية، علم الاجتماع الحركات الاجتماعية...)، والى مقاربات عديدة فهمية، تأويلية، تشخيصية...حتى يتسنى لها الإدراك المعرفي الأنجع في مقاربتها وفهم كل مقاطعها المتناثرة والملتبسة.

قائمة المراجع:

1–ادريس جنداري،(2013) " المسألة السياسية في المغرب"، من سؤال الإصلاح الى سؤال الديمقراطية، دفاتر وجهة نظر 26، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة،

بتاريخ2022/03/30

2– امارتيا سين، (2004)،" التنمية حرية"،ط 1، الناشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت

3– أحمد منتصر،(1989)، أعمال الندوة الدولية في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، دار الرجاء، الرباط،

4–أمين سعيد، مداخلة بتاريخ 18–03–2022 مداخلة علمية في مدخل القانون الدستوري: رؤية مقارنة مع الأنظمة الدستورية الدولية، عبر الصفحة الرسمية بالفس بوك: Amine Said

5– إزابيل اورتيز،(2007) " السياسة الاجتماعية، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية–نيويورك،

توفيق عبد الصادق(فبراير2009): المقاربة الدستورية لقضية التحول الديمقراطي، في المغرب، اشكالية توزيع واستقلال السلطات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة

6– عبد الرحمان رشيق، (2014)، "الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد الى التظاهر"، ترجمة الحسين سحبار، مشروع: "حريات التجمعات والتظاهرات بالمغرب"، بدعم من الاتحاد الاروبي، منتدى بدائل المغرب، الرباط.

7– عبد الإله فرح، (2018): " السوسيولوجيا البرغماتية لدى لوك بولتانسكي"، مجلة مؤمنون للأبحاث والدراسات، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، اطلع عليها عبر الرابط:www.mominoun.com/article/6163 .

8– غير تيدر روبرت، (2004)، لماذا يتمرد البشر؟ دبي: مركز الخليج للأبحاث

9– لوبون غستوف، (2013): سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم.هاشم صالح.الفكر العربي الحديث.ط4.بيروت.

10– مصطفى السروجي،(2008) " الخدمة الاجتماعية الدولية"، مكتبة الانجو المصرية، القاهرة–

11– مصطفى محسين،(2007)، "في التنمية السياسية، مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، عالم التربية، مج2008،ع18،المغرب

12– محمد لومة، (1999)، " انقلاب الصخيرات، دراسة شاملة حول أحداث يونيو 1971 بالمغرب، دار الرجاء، الرباط.

13– الدراسة الوطنية للفقر والفوارق الاجتماعية2004، عبر الموقع: didh.gov.ma.

14– تقرير المخطط الاقتصادي والاجتماعي، الموقع الرسمي لمندوبية الإحصاء: www.hcp.ma

15 – أعمال الندوة الدولية في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب بالموقع WWW.ad.com

16 – تقرير قسم العمل الاجتماعي: "مونوغرافية صفرو،2007"، عمالة إقليم صفرو، المملكة المغربية.

17– الموقع الدولي للخدمة الاجتماعية: Social work & society–online–journal for social work and social policy

18– القطاع الرسمي للتعاون الوطني: www.entraide.ma

19– تقرير عن مدينة صفرو، المندوبية السامية للتخطيط والاحصاء، المملكة المغربية–عدد55، ملخص التقرير.

20–عرض خريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، الرباط في 2017./10/10

21–أرشيف مدينة صفرو بين التوثيق والتدوين، عدد 14، تاريخ 1992.

22-Abrham.H.Maslow (1948).Motivation and Personality (N.Y)

23- Fish ,Andrew Martin (2008).Resolving the Theoretical Ambigraties of social exclusion with reference de prolarisation and conflit, social exlusion destin working. paper from institute for multiculture affaires, Report social revelotion in tunisia and egypt (2011).

24-l'ascoumes Pierre et le Gales Patrick(2002),Sociologie de l'action public : Domaine et approches,Armand colin, Paris.

25- Mccarthy John and Zeld Mayer N ,(1977) : « Ressource Mobilization and Social Movements : a Partical Theory », American journal of sociology, n82.